تأثير السلاح الليبي على الامن في منطقة الساحل

The Impact of Libyan Weapons on Security in the Sahel Region

سيلية امغار(*)

الملخص:

تستهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على احدى اهم الملفات السياسية في الساحة الدولية عامة والإفريقية على الوجه الخصوص والتي تتمثل في مشكلة انتشار الاسلحة في منطقة الساحل الافريقي، الذي بدوره يمثل من بين أهم التهديدات اللانمطية التي تهدد وتشكل عائق أمني بالنسبة لدول منطقة الساحل.

وبتخصيص دراستنا على ملف السلاح الليبي وتداعياته، سنحاول بالتالي رصد اهم التعقيدات الامنية الناتجة عن انتشار هذا السلاح في المنطقة ككل.

الكلمات المفتاحية: الثورة الليبية، التهديدات اللانمطية، انتشار الاسلحة، الساحل.

Abstract:

This paper attempts to highlight one of the most important political and security issues in the African arena in particular, which is the problem of arms proliferation in the African Sahel that constitutes the most important non-stereotyping threat and a destabilizing force for the Sahel countries. This study emphasizes on the case of Libya, which has become a source of weapons proliferation in the Sahel, and its security implications for the region and beyond.

Key Words: Libyan Revolution, Non-Stereotyping threats, Proliferation Weapons, Sahel.

(*) - طالبة دكتوراه، تخصص دراسات استراتيجية وسياسات الدفاع _جامعة الجزائر 3، البريد الالكتروني: celiaameghar@gmail.com

مقدمة:

تتميز منطقة الساحل الافريقي بكونها منطقة هشة، وهذا راجع الى مختلف الاوضاع الامنية الراهنة التي تعيشها هذه المنطقة من اللاستقرار والانفلات الامني الذي تم تغذيته اكثر بعد انهيار نظام معمر القذافي التي صاحبت اندلاع الصراع بين المؤيدين للنظام و المعارضين له. والاكثر من ذلك بروز التسليح العشوائي لقوى الطرفين سعى منهما النصر في المعركة، هذا الاخير ادى بدروه الى وجود وانتشار غير مسبوق لسلاح بصورة كبيرة وذو خطورة عالية.

يمكن القول ان ما تعيشه ليبيا حاليا من الانفلات الامني وانتشار الرهيب للأسلحة اصطحب معه جملة من الانعكاسات والتعقيدات الامنية سواء على مستوى الامن الداخلي لليبيا او على المستوى الاقليمي.

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: **ما مدى انعكاس انتشار السلاح الليبي على الاستقرار الامني في منطقة الساحل؟**

ومن هنا المنطلق تم صياغة فرضية التالية: **ساعد انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام معمر القذافي في تغذية الحركات الانفصالية في منطقة الساحل.**

أولا: تداعيات انهيار النظام معمر القذافي.

اندلعت احداث الثورة الشعبية في ليبيا في السابع عشر من فيفري لعام 2011 لتعلن للعالم بداية خروج الشعب الليبي عن صمته الذي دام لأكثر من اربعة عقود تحت حكم استبدادي ، فلم يكن له خيار لتخلص من نظام المعمر القذافي سوى ثورة شعبية دموية مسلحة سقط فيها كثير من الضحايا، وعلى اثر هذا نجد القوى التحالف سارعت للتدخل المباشر العسكري بقيادة حلف شمال الاطلسي لسيطرة على الوضع ، الا انه نجم عن هذه الثورة و التدخل العسكري مجموعة من التداعيات و الانعكاسات اثرت بشكل مباشر على الاستقرار الامني في ليبيا و منطقة الساحل ، بشكل اخص الدول المجاورة لها.

1. على الصعيد الداخلي "ليبيا"

على المستوى الامني: باتت الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في اطاحة بنظام معمر القذافي في اكتوبر 2011 مشكلة كبيرة ، بحيث امتلكت الكثير من عناصر القوة بداء من السلاح بكل اشكاله وصولا الى السيطرة على منشأة حيوية من بينها المطارات و الموانئ و مصافي النفط [1](1)، اذا اتينا الى رصد عدد هذه الميليشيات فإنه يكتنفه الغموض حيث يقدرها البعض بمئة ميليشيات في حين يقدرها الاخرون بثلاثة اضعاف هذا الرقم. بحيث يذكر أن أكثر من 1250,00 ليبي يحملون السلاح الان.

ولا تنظر هذه المجموعات الى نفسها على انها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية [2](2) بحيث تتبع اجراءات منفصلة في تسجيل اعضائها واسلحتها وفي اجراءات اعتقال المشبوهين. وقد اصطدمت هذه المجموعات مع بعضها البعض على نحو متكرر. على الرغم من محاولات المجلس الوطني والحكومة التي انبثقت منه لدمجها في المؤسسات الامنية والعسكرية، الا وان عوامل كثيرة حالت ذلك.

والسبب هو انعدام الثقة بين الميليشيات وقيادة المجلس الوطني الانتقالي الذي لم تكن تنظر اليه باعتباره يملك الشرعية لتمثيل لمرحلة الانتقالية، ليس فقط لكونهم رموزا في النظام السابق و لكن لانحدار غالبيتهم من الشرق الليبي او لانتمائهم العلماني.[3](3)

ومن جهة اخرى نجد تم رصد مجموعة من التقارير الدولية تقر بوجود انتشار رهيب للسلاح الليبي في اراضي الليبية وهذا ما يظهر لنا من خلال **تقرير الامم المتحدة** "أن القوات المسلحة الليبية كانت تمتلك بتاريخ الاطاحة بمعمر القذافي بين **250,000- 7000,000**سلاح ناري، أي 70- 80 من المئة من البنادق الهجومية .اضافة نجد جهاز الاستخبارات البريطاني المعروف باسم الاستخبارات العسكرية القسم 6 (**ام، اي، m6**)اكد بدوره على ان ليبيا كانت تضم ملايين من الاسلحة أي اكثر من الترسانة الاجمالية للجيش البريطاني ، وفي هذه

---

(1) -المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، **تقرير الشرق الاوسط** رقم 114/115 ديسمبر 2011 .

(2) - المكان نفسه.

(3) - خير عمر، **ليبيا الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي**. **منتدى العلاقات العربية والدولية** 2014.

الاثناء طرحت الاعداد الكبيرة لمنظومات الدفاع الجوي المحمول وبقايا برنامج القذافي للأسلحة النووية تهديدا يتجاوز حدود ليبيا.[4]

على المستوى الاقتصادي: تواجه ليبيا اليوم مهاما معقدة ومكلفة تتمثل في اشكالية اعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتلبية طلبات سكانها من جديد، لاسيما تحسين نظام الحكومة، فالصراع الذي صاحب الثورة له تأثيرا حادا على اقتصادها الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الهيدروكربونات.

اندلاع احتجاجات عنيفة في ليبيا في 17من شهر فيفري لعام 2011 وتصاعدها بسرعة الى حد الصراع ادى الامر بمجلس الامن التابع للأمم المتحدة على فرض مجموعة من عقوبات على لبيبا في 22 من نفس الشهر لتتسع نطاقها، وفي 17من شهر مارس لتشمل بالتدخل العسكري الاجنبي المحدود وتم تجميد اصول ليبيا الخارجية.

وكنتيجة لهذا الصراع هبط انتاج النفط الخام الى 22 الف برميل يوميا.[5]

2. على الصعيد الخارجي:

تعتبر الازمة الليبية الاكثر تطورا وخطورة في منطقة الساحل منذ الثورة التونسية بحيث افرزت عناصر عديدة شكلت تهديد للاستقرار ان لم يكن على المدى المتوسط والبعيد.

ما من شك اذن ان الازمة الليبية جعلت الوضع الامني يطبع بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الاجهزة الامنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، وأكثر من ذلك التحقق عدد من اعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين.

---

[4] - كريستوفر س شيفيش، جيفري مارتني، **ليبيا بعد القذافي عبرو تداعيات للمستقبل**، دار، RAND، 2014، ص 8

[5] - برالف شامي و مجموعة من الخبراء، ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص. (ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، الطبعة العربية صندوق النقد الدولي، 2012.) ص 2

يبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي دخلت في ما وصفوه بمرحلة متقدمة من "التسليح السريع" جراء تداعيات الازمة الليبية وانتشار الاسلحة الثقيلة في المنطقة.[6]

ان الثورة في ليبيا اتسمت بغياب وجود مؤسسات امنية و عسكرية و قضائية مما شجع على ظهور الكثير من المجموعات المسلحة و بالتالي تنامي التجارة غير الشرعية للسلاح بسبب الفشل في تشكيل حكومات انتقالية و استمرار الخلاف وعدم امكانية سحب سلاح من الثوار و التعثر في اعادة تشكيل القوات العسكرية و الشرطة، كل هذه العوامل ساهمت في بروز الكثير من الجماعات و الكتائب المسلحة التي استغلت ضعف الدولة.[7]

وعليه نقول ان ليبيا اليوم تدفع ثمن التدخل الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإسقاطها لنظام معمر القذافي. نجم عن هذا التدخل اوضاعا مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال من انتشار رهيب للسلاح والميليشيات المتنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة.

ثانيا: التعقيدات الامنية للانتشار السلاح الليبي في منطقة الساحل.

قبل رصد مختلف التعقيدات الامنية الناتجة عن انتشار سلاح الليبي في منطقة الساحل يجب الإشارة الى نقطة مهمة الا وهي ان عملية نقل العتاد العسكري داخل ليبيا بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة في ظل استمرار حالة الفوضى التي تعم ليبيا قبل ان تتطور مظاهر الانتشار لتصل لمرحلة استولت عليها جماعات مسلحة على المخزونات الحكومية بالقوة، حتى أصبح البارود الليبي متاحا للجميع بعد سقوط الدولة.

الامر الذي جعل من هذا السلاح يهدد بنسبة كبيرة دول الجوار يظهر من خلال النقاط التالية:

نجد اولا في فترة حكم معمر القذافي اشترى ما يصل الى 20,000 منظومة دفاع جهوي محمولة سوفيتية وهو يعتبر عدد مذهل شكل تحديا كبيرا في وجه عملية التتبع والجمع، وفي تاريخ الاطاحة بالنظام معمر القذافي لم تكن ليبيا قد استكملت بعد عملية التدمير

---

[6] مجموعة من الخبراء المغاربة "احمد ادريس"، **الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغربي العربي**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع (6)، 2011.

[7] مجموعة من الخبراء المغاربة " صالح زياني". **المرجع نفسه**.

لمخزوناتها من " الاسلحة الكيميائية" " بحيث تم تدمير سوى 51 بالمئة من مخزونها الاصلي فقط الذي يبلغ كميته 24,7 طن متري. وطالما ان الحدود الليبية طويلة جدا وعرضة للاختراق فشكلت هذه الاسلحة السائبة تهديدا للمنطقة الساحل والصحراء كلها.[8]

وعليه نجد ان بعد الثورة الشعبية التي اطاحت بنظام المعمر القذافي وبعد التدخل المباشر لقوات الحلف الاطلسي تحولت المنطقة الى خزان بارود تتداول فيه المجموعات الارهابية وعصابات المخدرات، والجماعات المتمردة وميليشيات على النظام وعلى مختلف انواع الاسلحة.

و من جهة اخرى نجد أن هناك تدفق لسلاح الليبي القادم من طرف الصراع عبر الاراضي الصحراء الجنوبية لليبيا الى شمال مالي و النيجر[9]، واكثر من ذلك هناك مجموعة من الدلائل تجزم ان امارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة لبلاد المغرب الاسلامي ارسلت في بداية الصراع لليبيا عناصر تابعين لها للقتال ضد القذافي لكنها سرعان ما عدلت عن القتال الى جانب الثوار بعد تدخل حلف شمال الاطلسي ، فإعلان الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية دعمها لهم، فتحولت مهمة عناصر التنظيم الى جمع الاسلحة عبر شرائها ونهبها من المخازن وتهريبها الى الصحراء.

ومن أبرز مخاطر انتشار السلاح الليبي نجد هذه الاسلحة وصلت الى مختلف المواقع المتأزمة في الجوار الليبي وبؤر التوتر في المنطقة، فنجد حسب مدير **مشروع مجموعة الازمات الدولية لشمال افريقيا** " وليام لورانس" يؤكد ان سقوط نظام معمر القذافي وتفشي للأسلحة رفع الغطاء عن جبل يغلي بتوترات اقليمية وصراعات عشائرية كانت تنضج ببطء تحت غطاء منذ 45 عاما.

وأكثر من ذلك نجد **صحيفة صنداي تايمز** نجحت في تسريب مجموعة من مصادر من قبل الاستخبارات البريطانية التي تؤكد ان السلاح الليبي مكن تنظيم القاعدة في البلاد المغرب الاسلامي AQMI وحركات التمرد الطارقية كحركة تحرير واستقلال اقليم **MNLA** من

---

[8] - كريستوفر س. شيفيس ، جيفري مارتني، **ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل**، المرجع نفسه، ص9

[9] - المرجع نفسه، ص 4

السيطرة على شمال مالي وادخال المنطقة في حرب اهلية اعقبها دخول القوات الفرنسية والافريقية الى مالي بحجة طرد الإرهاب، كما تتعاظم مصائب سلاح الليبي الذي يقف ايضا وراء حادثة " **ان اميناس** " في جنوب الشرق الجزائري، ولقد ثبت ايضا استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات الساسة بتونس.[10]

♦ العلاقة القائمة بين الحركات الانفصالية وتفشي السلاح الليبي:

وصل سلاح الليبي المهرب الى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد ايضا على ان هذا السلاح المهرب يقدر بأكثر من 45 مليون قطعة سلاح، مما ادى هذا الانتشار الى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في منطقة الساحل الافريقية.

وعليه نجد عدة بلدان في منطقة الساحل تواجه عمليات تمرد عنيفة انطلاقا من ليبيا، كما يشكل شمال مالي والنيجر ودارفور دواعي رئيسية للمخاوف الامنية في المنطقة جراء تنقل أسلحة غير شرعية التي بات تشكل أكبر تحدي للسلطات في المنطقة.

زد الى تفاشي ظاهرة الاختطاف وغيرها من الانشطة العنيفة التي تمارسها جماعات ارهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.[11] فكل هذا شكل تهديد مباشر للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي و موريتانيا و النيجر ونيجيريا.

وبحسب تقرير مكمل نشرته "**لجنة العقوبات على ليبيا**" توجه ادلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الاسلحة الليبية اثناء وبعد الثورة، وفي هذه الحالة فإن توريد هذه الاسلحة قد أجج النشاط الارهابي في المنطقة والاجرام المسلح والنزاعات المحلية وخاصة ما نجده في شمال مالي.

اضافة الى هذا تم اجراء مقابلة صحيفة "swiss info مع أحد المقاتلين من الطوارق والذي يقيم حاليا في "كيدال شمال اقليم الازواد بمالي" والملقب "بدحمان"، فحسب تصريح هذا الاخير فإن هناك:" كميات ضخمة وكبيرة من أسلحة الذخيرة دخلت الى الصحراء المالية والنيجرية مهربة من ليبيا حيث تنتشر مجموعات تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وحركة المتمردين الطوارق وكذلك حركة ابناء الصحراء للعدالة."

---

(10) عبيد اميجن، **انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الامنة في افريقيا**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر. 2014/10/21. ص 8.

كما ان هناك مجموعة وحدات من كتائب القذافي مؤلفة في معظمها من مقاتلين الطوارق ومن ازواد هؤلاء يخشى" قدرتهم على اشعال النار التمرد في المنطقة من جديد" ضد حكومتي مالي والنيجر واثارة الاضطرابات والتوتر او بيع ما بحوزتهم من اسلحة.[12]

كما يضيف ان احتمال اندلاع القتال في اي لحظة بين مجموعات الطوارق وتنظيم القاعدة وعصابات التهريب يبقى قائما. وهو ما يجعل المنطقة تتحول الى جحيم لا يطاق غير انه يصر على ان "سباق التسلح" ربما ولد حالة من الرعب المتبادل نتيجة معرفة سائل الاطراف بالقدرات التسليحية التي صارت بأيدي الجميع.

وفي ظل الصراع القائم في ليبيا والفوضى المنتشرة عاد ما يسمى بالأدبيات **"امراء الحرب السابقون"** في شمال مالي والنيجر الى مواطنهم الاصلية بعد سنوات من الاقامة في ليبيا تحت حكم نظام **معمر القذافي** ومعهم عاد المئات من عناصر ميليشياتهم المسلحة.

فمثلا في شمال مالي عاد زعيم المتمردين الطوارق **ابراهيم "اغب هانفا"** وهو مزود بالأسلحة الثقيلة والمعدات القتالية الكبيرة الا انه توفي في حادث سير قرب مدينة **كيدال**، اما حاليا سعى صهره والذي يعتبر المسؤول السابق عن العلاقات الخارجية في حركة التمرد **الازوادية** " خم اخ سيدي احمد" الى جمع المقاتلين واسلحتهم واستئناف القتال ضد الحكومة المالية.

اما فيما يخص نيجر فقد عاد زعيم المتمردين الطوارق في اقليم شمال البلاد غالى " **اولمبو** "الى المنطقة اغاديس رفقة مسؤولين كبار من نظام معمر القذافي ومعهم اموال وكميات ضخمة من الاسلحة وعشرات المقاتلين من طوارق. ويعتقد انه يخطط هو الاخر لاستئناف القتال ضد الجيش النيجيري.[13]

ثالثا: افاق الازمة الليبية.

شهدت ليبيا في السنوات التي تلت اطاحة بنظام معمر القذافي مجموعة من التطورات وتحديات أمنية التي بينت تماما ان ما كان يطمح اليه الليبيون اثناء قيامهم بالثورة لم يصبح بعد متاحا، فمختلف الاوضاع التي تصورها وسائل الاعلام الامريكية و الغربية وكما تناولها التقارير الدبلوماسية و الاستراتيجية الغربية والامريكية تبين ان اهداف ثورة الشعب على

نظام المعمر القذافي لم تحقق الغرض، بل العكس إن ليبيا تنحدر نحو المزيد من الفشل والارباك الذي يهدد كل شيء بما فيها كيانها الاقليمي ووحدتها الترابية والوطنية.[14]

وأكثر من ذلك تواجه عديد من الدول خطر انتشار السلاح الليبي في الصحراء المالية النيجرية، حيث يؤكد مجموعة من الخبراء ان دولا مثل: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو، ليبيا، تونس نيجريا. ستتأثر سلبا بفوضى السلاح الليبي في المنطقة وستكون حكومات تلك البلدان بحاجة الى مزيد من التعاون و الوقت للحد من خطر حركة السلاح في تلك الصحراء الخارجة على كل قانون وكل سلطة ويشددون على أن المنطقة مقبلة على احداث قد تمتد تداعياتها لتشمل مناطق اوسع من منطقة الصحراء الكبرى و الساحل الافريقي.[15]

ويبقى امن الحدود تحديا كبيرا ذات صلة بالاستقرار الامني. لذا تستمر حدود ليبيا عرضة للاختراق والتهريب ومرور المجرمين والجهاديين عبرها في تقويض الامن الليبي الاقليمي. وعليه امام هذا كله نجد مجموعة الدول الميدان المكونة من موريتانيا، الجزائر، مالي، النيجر تسعى في مجال تعزيز امن الحدود المشتركة وتقوية التنسيق الامني على صعيد مواجهة المشاكل. من أجل المساهمة في تغير التحديات الامنية الراهنة، وهذا عن طريق الشراكة الاستخباراتية وتبادل المعلومات الامنية فيما بين هذه الدول والتعاون العسكري لتصدي لكل الاخطار والتحديات.[16]

الاستنتاجات:

- يعتبر انتشار الكبير لسلاح في ليبيا وعودة الحروب الاهلية وانتشاره في المنطقة الساحل بمنزلة المتغير العالي لدلالة لفشل الثورة الليبية.
- اصبحت مهمة تهريب السلاح الليبي من ليبيا وبيعه في السوق السوداء مهمة سهلة للجماعات، او عصابات التهريب وبشكل خاص الجماعات الارهابية الساعية لاقتنائه، وهذا راجع الى الاوضاع التي تعيشها ليبيا حاليا من هشاشة الامنية وعدم وجود سلطة مركزية واحدة مسيطرة على الانفلات الامني.

---

[14] المكان نفسه.

- تعتبر الازمة الليبية ليست بأزمة داخليا كما كانت في بداية الثورة التي قادها شعبها لإسقاط بنظام معمر القذافي وانما حاليا يمكن اعتبارها بأزمة دولية مما نجم عنها من فوضى في منطقة الساحل الافريقي والصحراء بأكملها وهذا راجع الى ان ليبيا حاليا صنفت كمصدرة للإرهاب ومصدرة لمختلف اشكال الاسلحة اي خزان بارود.
- تسعى الدول المجاورة ليبيا من اجل التخطيط ووحدة التنسيق للحد على الاقل على التسريب الكثيف للأسلحة في المنطقة وتكثيف عملية الاستخباراتية المشتركة.
- حاليا ما تعيشه ليبيا هو نفس الشيء الذي عاشته وعرفته الصومال والعراق،

قائمة المراجع:

1- خيرى عمر ، **ليبيا الكيانات السياسية و العسكرية في الصراع السياسي**. منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014.

2-المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، **تقرير الشرق الأوسط**، رقم 114/115 ، ديسمبر 2011.

3- برالف شامي ومجموعة من الخبراء ، **ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص**. ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، الطبعة العربية صندوق النقد الدولي، 2012.

4- كريستو فرس شيفيس ، جيفري مارتني ،" **ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل**. دار RAND، 2014.

5- عبيد اميجن ، **انتشار السلاح الليبي و التعقيدات الامنية في افريقيا**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 21 اكتوبر 2014.

6-مجموعة من الخبراء المغاربين" احمد ادريس"، **الازمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي** ، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ،العدد (6) ،2011.

7-محمد محمود ابو المعالي، **السلاح الليبي يهدد بإشعال منطقة الساحل و الصحراء**. المصدر: وكالة رويترز بتاريخ 27 سبتمبر 2011/**https://www.swissinfo.ch/ara**.

8-محمد محمود ابو المعالي، **السلاح الليبي يهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء**. المصدر وكالة رويترز بتاريخ 27 سبتمبر 2011/**https://www.swissinfo.ch/ara.**

9-زواشي صورية، **انتشار السلاح الليبي : تعقيدات امنية وهواجس اقليمية**. جريدة الدستور الاردنية . 15-5-2015. **http://essahraa.net/!q.mode/6349**